

# مخاوف من تسييس الشباك: اختراق الهواتف والحواسيب دون علم أصحابها

أثارت صحيفة [هآرتس العبرية](#) قضية انتهاك الشباك للخصوصية الفردية تحت ذرائع الحفاظ على الأمن في هذا التوقيت شديد الحساسية الذي يمر به كيان الاحتلال. وقالت في تقرير ترجمه موقع الخنادق، أن حكومة الاحتلال تروج "لمشروع قانون سيسمح للشباك بإجراء عمليات تفتيش سرية لأجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة دون علم أصحابها". وأضافت "المخاوف من تسييس الشباك حقيقية، وبالتالي، يجب رفض "مشروع القانون هذا فوراً وإزالته من جدول الأعمال".

## : النص المترجم

تروج الحكومة لمشروع قانون من شأنه توسيع وصول جهاز الأمن العام (الشباك) إلى البيانات الخاصة للمواطنين، وفقاً للقانون المقترح، سيسمح للشباك بإجراء عمليات تفتيش سرية لأجهزة الكمبيوتر والهواتف المحمولة دون علم أصحابها، بالإضافة إلى منحه وصولاً شاملاً إلى سلطات الدولة، بما في ذلك الشرطة ومؤسسة التأمين الوطني والوزارات الحكومية. إذا تمت الموافقة على القانون، سيتمكن الشباك من معرفة كل شيء عن الجميع في هذا البلد.

ويأتي مشروع القانون على رأس القانون الحالي، الذي أخذ بالفعل قضية كبيرة من الحق في الخصوصية، لأنه يسمح للشباك بالحصول على قواعد بيانات جميع مزودي الاتصالات. سيسمح القانون الجديد لها بالحصول على قواعد بيانات من الوكالات الخاصة أيضاً، حتى بدون موافقتها أو علمها. وبالتالي ستمكن دائرة الأمن من الوصول إلى المعلومات المتعلقة بأنشطة تصفح الإنترنت لجميع المواطنين.

وفقاً لمشروع القانون، حتى أكثر التفاصيل الشخصية، جوهر الخصوصية، لن تكون محمية تماماً. وهذا يشمل المعتقدات الدينية للناس والقناعات السياسية. ويكفي "القلق الملموس" من عمل غير قانوني لإزالة أي حماية تمنح للفضاء الخاص ولحرية الرأي والمعتقد. وبالتالي فإن القانون الجديد سيمكن من الاضطهاد السياسي، وربما حتى خنق حرية التفكير بشكل مختلف عن الإجماع السائد.

وفقاً لمشروع القانون، ستكون سلطة اتخاذ قرار بشأن جمع البيانات في يد رئيس الوزراء، بناءً على طلب مقدم من رئيس الشاباك ومذكرة قانونية غير ملزمة من قبل المستشار القضائي للحكومة. من المعقول أن نفترض أنه في ميزان الأمور، سيتم إعطاء وزن أكبر للأمن من الحق في الخصوصية، الذي يتراجع على أي حال. الوكالات التي من المفترض أن تمارس الرقابة على سلوك الشاباك في هذا المجال هي مكتب المدعي العام ولجنة الكنيست التي تشرف على الشاباك. وفي غياب آلية رقابة مهنية ومحددة، فإن الرقابة المبينة في مشروع القانون ليست سوى رقابة زائفة.

يعتقد الكثير من الناس أنه عندما يتعلق الأمر بالتوتر بين الأمن والخصوصية، يجب على المواطنين الملتزمين بالقانون القلق بشأن الأمن، وليس بشأن انتهاك خصوصيتهم. هذا افتراض خاطئ. تظهر التجربة أن كل شخص يمكن أن يكون هدفاً لاهتمام الشاباك. لا يمكن للمرء أن يعتمد على جهاز الأمن الذي يحافظ دائماً على طابعه كرجل دولة. المخاوف من تسييس الشاباك والتصرف كـ "الأخ الأكبر" حقيقية. وبالتالي، يجب رفض مشروع القانون هذا فوراً وإزالته من جدول الأعمال.

المصدر: صحيفة هآرتس الإسرائيلية

ترجمة: موقع الخنادق